الأمم المتحدة S/2004/908

مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الذي طلب إلي المجلس فيه تقديم تقرير قبل انقضاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويتناول التقرير التقدم المحرز في نشر البعثة وأنشطة عناصرها. ويشتمل التقرير أيضا، بناء على طلب المجلس، على توصيات ”عما إذا كان يتعين تمديد البعثة أو إعادة هيكلتها أو إعادة تشكيلها بما يكفل استمرار مواكبة البعثة وولايتها للتغيرات التي تطرأ على الوضع السياسي والأمني وحالة التنمية الاقتصادية في هايتي“.

٢ – وما زال ممثلي الخاص، خوان غابرييل فالديس، يرأس البعثة ويساعده في أداء مهمته نائبان هما حسين مديلي وأداما غيندو، فضلا عن قائد القوة، الفريق أوغوستو هيلينو ريبيرو بيريرا (البرازيل) وديفيد تشارلز بير (كندا)، مفوض الشرطة المدنية.

ثانيا – نشر البعثة

نشر العسكريين

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل نشر قوات في جميع أنحاء البلد إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة من أجل تثبيت الوضع الأمني الهش والمساهمة في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ جوانب أخرى من ولايتها. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بلغ قوام قوات البعثة في هايتي ٤٩٣ ٤ فردا (انظر المرفق الأول). ومكن وصول قوات إضافية من الأردن، وإسبانيا، وإكوادور، وبيرو، وسري لانكا، وشيلي، وغواتيمالا، والمغرب ونيبال، من نشر البعثة في

191104 191104 04-60430 (A)
0460430

جميع أنحاء البلد ومن أن يكون لها وجود دائم في جميع المناطق الهامة، ما عدا جيريمي وبور دو بايكس.

٤ - ونُشرت المفرزة المتقدمة من الوحدة النيبالية في هينش، لتحل محل المفرزة البرازيلية التي كانت متمركزة هناك مؤقتا. وتسلمت القوات السريلانكية المسؤولية عن قطاع الجنوب الغربي في بورت - أو - برانس وحتى ميراغوان. وحلت الكتيبة الإسبانية - المغربية المختلطة محل المفرزة الشيلية في فور ليبيرتي وتولت رصد نقاط العبور الرئيسية على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. ونُشرت الوحدة الأردنية في بورت - أو - برانس ومناطق في الشمال لتعزيز الأمن في منطقة العاصمة. وكما ورد في تقريري السابق (S/2004/698، الفقرات ٥-٧)، ظلت قوات من الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل وشيلي منتشرة في مناطق في غونايف، وبورت - أو - برانس، وكاب آيسيان ولي كاي، على التوالي. كما كلفت وحدة أوروغواي بالانتشار أيضا في منطقة جيريمي. ونشرت السرية الاحتياطية لقوات بيرو في جاكميل، حيث ظلت على أهبة الاستعداد للتحرك نحو أي منطقة في البلد إذا طلب منها ذلك. وتسلمت سرية الشرطة العسكرية الغواتيمالية مسؤولياتها عن الدعم على نطاق البعثة ككل. وشرعت سرية المهندسين الشيلية - الإكوادورية المختلطة في الانتشار.

نشر الشرطة المدنية

٥ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بلغ قوام عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة ٩٧٨ فردا، منهم ٥٦٠ من ضباط الشرطة المدنية و ٦ وحدات شرطة مشكلة يبلغ قوامها الكلي ٤١٨ من الأردن وباكستان والصين ونيبال (انظر المرفق الثاني). ويتواجد ضباط الشرطة المدنية التابعة للبعثة تواجدا دائما في جميع المناطق الإدارية العشر في هايتي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ونشرت ثلاث وحدات شرطة مشكلة من الأردن والصين في بورت - أو - برانس للمساعدة على تحسين الوضع الأمني. وقد وصلت المفرزتان المتقدمتان لوحدتي الشرطة الباكستانية والنيبالية المشكّلتين، ومن المتوقع أن تصبح الوحدتان بكاملهما مستعدتين للعمليات بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر على التوالي. وستبقى وحدة الشرطة الأردنية الثانية المشكلة في بورت - أو - برانس حتى يتحسن الوضع الأمني ثم ستنتقل إلى كاب - آيسيان.

ثالثا - التطورات الرئيسية وأنشطة العمليات

٦ - منذ تقريري المؤقت المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/698)، تدهور الوضع الأمني في هايتي، لا سيما في بورت - أو - برانس، وظلت الأجواء السياسية متوترة.

وتتعرض الحكومة الانتقالية لضغوط متزايدة من أجل تشديد الأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية. وظل مصدر الخطر الرئيسي هو مختلف الجماعات المسلحة، التي أظهر بعضها استعدادا متزايدا لتحدي الحكومة الانتقالية ومواجهتها. وعلاوة على ذلك، أدت الفيضانات التي تسببت فيها العاصفة المدارية جين في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر إلى تدهور الحالة الأمنية مؤقتا في غوناييف، ولاسيما حول نقاط توزيع الأغذية والطرق المؤدية إليها.

٧ - وفي أواخر آب/أغسطس ومطلع شهر أيلول/سبتمبر، احتل أفراد من الجيش السابق ثلاثة مراكز للشرطة في بييتي - غواف، وتومازو وتير - روج. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، استولوا على مركز شرطة مهجور في المنطقة المجاورة لسان - مارك. وفي غضون ذلك، كانت الشرطة الهايتية الوطنية، بمساعدة من البعثة، قد طردتهم من مركز شرطة تومازو ومنعتهم من احتلال مباني حكومية أخرى. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، منعتهم قوات البعثة من دخول غوناييف، حيث كانت تعتزم تقديم مساعدة إنسانية، لأنهم رفضوا تسليم أسلحتهم.

٨ - واتخذت الحكومة الانتقالية خطوات محدودة لبدء النظر في تظلمات أفراد الجيش السابق. فقد أنشأت ثلاث لجان وافقت إحداها في ١٨ أيلول/سبتمبر على مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان من ضمنها إنشاء الحكومة الانتقالية لـ ''مكتب إدارة شؤون الجنود المسرحين''. وأُنشئ المكتب في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عُيِّن مجلس للمكتب مكون من ثلاثة أعضاء تحت سلطة المجلس الأعلى للشرطة الوطنية. وسيسعى إلى إعادة إدماج الجنود المسرحين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وقام الجيش السابق، توخيا لتحسين سمعته، بتقديم المساعدة في استتباب النظام العام وشوهد أفراده في بعض الأماكن وهم يتعاونون مع الشرطة الوطنية الهايتية ويحظون بقبول الإدارة والسكان المحليين. غير أن الناطق باسم الشرطة الوطنية الهايتية أفاد مؤخرا بأن الشرطة لا تعترف سوى بالجنود المسرحين الذين أدمجوا في هياكلها.

٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اندلعت أعمال عنف أثناء مظاهرات نظمها مناصرو الرئيس السابق أريستيد احتفالا بالذكرى الثالثة عشرة للانقلاب العسكري في عام ١٩٩١. وتواصلت المظاهرات لمدة ثلاثة أيام نُصبت خلالها متاريس وسُمع دوي إطلاق النار المتفرق في بعض أنحاء المدينة، بما فيها مدينتا الأكواخ بيل - إير وسييتي سولاي، اللتان تعتبران معقلين للرئيس السابق أريستيد.

١٠ - وتواصلت المظاهرات والحوادث العنيفة بعد القيام في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بإلقاء القبض على عضوين من مجلس الشيوخ هما إيفون فويي وجيرالد جيل، وعضو برلمان سابق هو رودي هيريفو، من حزب فانمي لافالاس، فضلا عن أحد محاميهم الذي اتُهم بأنه وراء

تدبير أعمال العنف. وأطلق سراح اثنين منهم في وقت لاحق، غير أن السيناتور فويي وعضو البرلمان السابق لا يزالان محتجزين بسبب توجيه التهم الثلاث التالية إليهما: القتل العمد؛ وحيازة أسلحة نارية بصورة غير قانونية؛ والتآمر ضد أمن الدولة. كما أن الأب جيرار جان – جوست، الذي اعتُقل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو قس ومناصر قوي للرئيس السابق أريستيد، لا يزال أيضا من المحتجزين في السجن الوطني بتهمة التآمر ضد أمن الدولة.

١١ – وقد أُدين تصاعد العنف بالإجماع. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر ممثلي الخاص بيانا أعرب فيه عن الأسف إزاء اتخاذ مظاهرة سلمية ذريعة للقيام بمجموعة من الأعمال الوحشية والعنيفة. وناشد جميع الهايتيين عدم الانجرار إلى حلقة مفرغة من الانتقام والعنف، والسير على درب الحوار والمصالحة والسلام.

١٢ – وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء جيرار لاتورتو عن تعديل وزاري محدود كان الأول من نوعه منذ تسلم الحكومة الانتقالية مقاليد السلطة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤. وحصلت تغييرات أخرى من بينها تعيين أحد العسكريين سابقا وزيرا للدولة لشؤون الأمن العام وجعله مسؤولا أمام وزير العدل.

١٣ – وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت الأنباء وشهود عيان أن أشخاصا متشحين بالسواد أعدموا سبعة شبان على الأقل في منطقة فور – ناسيونال في بورت – أو – برانس. وأمرت الحكومة الانتقالية بإلحاح من ممثلي الخاص بفتح تحقيق في حوادث القتل هذه التي أفيد بوقوعها. ونفت الشرطة الوطنية أي ضلوع لها في الحادث. وبعد يومين من ذلك قُتل أربعة شبان آخرين في ظروف مماثلة في كارفور – بيان.

١٤ – وأثناء المظاهرات وحوادث العنف التي شهدها تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما يزيد على ٦٠ شخصا، ومن بينهم ١٣ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية قطع رأس ثلاثة منهم. وتسببت القلاقل في تعطيل الحياة اليومية لسكان المدن. فقد اضطرت المدارس والمحلات التجارية إلى إغلاق أبوابها أحيانا. ومنع الخوف العمال من التوجُّه إلى أماكن عملهم، مما أدى إلى توقف نشاط ميناء بورت – أو – برانس. وتعذر على السفن المحملة بالإمدادات الغذائية، الموجهة أساسا إلى ضحايا الأزمة الإنسانية في غوناييف، تفريغ شحناتها أو التخليص في الجمارك.

١٥ – ولمواجهة انتشار العنف، أنشئ في بورت – أو – برانس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر مركز عمليات مشترك بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز التنسيق بين عنصر الشرطة المدنية والعنصر العسكري التابعين للبعثة والشرطة الوطنية الهايتية في الاضطلاع بأعمال

مشتركة، والتوصل في نهاية المطاف إلى إعادة ثقة الأهالي في قدرة الشرطة على السيطرة على الأوضاع بمساعدة من البعثة.

١٦ - وجرى الاضطلاع منذ إنشاء المركز بعشر عمليات مشتركة، منها أربع عمليات في بيل - إير. وأسفرت العمليات عن العديد من الاعتقالات، لكن عدد الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها كان ضئيلا، مما يبرز صعوبة التخطيط لمثل هذه العمليات وتنظيمها في سرية تامة. وفي أعقاب عملية تنظيف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر لإزالة ما يزيد على ١٠٠ سيارة محروقة استعملت كمتاريس، أنشئ مركز مشترك بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة في بيل - إير. ويعمل المركز على مدار الساعة ويتلقى الدعم من دوريات مشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية وعنصر الشرطة المدنية والعنصر العسكري التابعين للبعثة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت عمليات مشتركة في بيل - إير عن اعتقال ١٣ شخصا ممن يطلق عليهم اسم chimeres، ومن بينهم ثلاثة زعماء. كما ساهم القيام بدوريات مشتركة منتظمة في عودة الأسواق العامة إلى العمل بشكل طبيعي وإعادة فتح المدارس. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، زار ممثلي الخاص مرفأ بورت - أو - برانس، الذي كان قد استأنف نشاطه بعد استيلاء اللواء البرازيلي على مرافقه.

١٧ - وعلاوة على ذلك، ما فتئت قوات البعثة والشرطة المدنية التابعة لها تقوم بدوريات على نطاق واسع خارج العاصمة ليكون وجودها الأمني واضحا للعيان ولحماية المنشآت الرئيسية. كما أنها أنشأت نقاط تفتيش لمراقبة التنقل والبحث عن الأسلحة غير المشروعة. وكانت قوات البعثة هدفا لإطلاق النار من جهات معادية في بعض الأحيان. وقد أصيب ثلاثة أفراد من العسكريين والشرطة المدنية من الأرجنتين والأردن والبرازيل بجروح طفيفة في حوادث متفرقة.

١٨ - ووجهت الحكومة الانتقالية أصابع الاتهام إلى مناصري الرئيس السابق أريستيد، فضلا عن الرئيس السابق نفسه، بالتحريض عمدا على العنف، وهو ما اعتبرته جزءا من استراتيجية أعم هدفها زعزعة استقرار البلد، وتعطيل العملية الانتقالية وتقويض الحكومة الانتقالية. وحث عدة زعماء سياسيين وممثلين عن المجتمع المدني الحكومةَ الانتقالية على اتخاذ إجراءات أشد قوة ضد هؤلاء المناصرين المسلحين. واقتُرح، في جملة أمور، نزع الصفة القانونية عن حزب فانمي لافالاس، الذي يعتبر منظمة ''إرهابية''، وإصدار أمر دولي بإلقاء القبض على الرئيس السابق أريستيد. ودعا رئيس الوزراء العناصر غير المؤيدة للعنف في لافالاس إلى إدانة العنف والانضمام إلى العملية الانتقالية السياسية.

١٩ - وواصل مناصرو لافالاس شجب قمع حركتهم والاضطهاد السياسي الذي يدعون أنهم وقعوا ضحية له. وإضافة إلى الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال رئيس الوزراء السابق، السيد إيفون نبتون، المتهم بأنه كان وراء تدبير مجزرة في سان - مارك، داخل السجن. والبت في قضيته معلق إلى حين صدور قرار عن المحكمة العليا بتعيين قاض جديد للنظر فيها. أما وزير الداخلية السابق، جوسليرم بريفير، والناشطة السياسية أنيت أوغست (سو آن)، اللذان ألقي القبض عليهما في ٦ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو، على التوالي، فلا يزالان محتجزين. ولم توجه إليهما اتهام بصورة رسمية.

رابعا - الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٠ - لم تنشئ الحكومة الانتقالية بعد لجنة وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفق ما حثثتها عليه في تقريري السابق (S/2004/698، الفقرتان ١٤ و ٥٧)، كما أنها لم تعتمد الإطار القانوني اللازم.

٢١ - وبدأت البعثة مشاورات بشأن برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع جميع الشركاء المعنيين. ونتج عن ذلك أمور من جملتها القيام في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تتألف من ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية، والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد مشروع المرسوم الذي سيمكن رئيس الوزراء من إنشاء اللجنة الوطنية.

٢٢ - والبعثة بصدد إدماج برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للبرنامج الإنمائي في هيكلها العام. وهي تنظر أيضا في تمديد المشروع التجريبي الذي يديره البرنامج الإنمائي إلى المناطق الأخرى، والهادف إلى تعبئة المجتمعات المحلية وتوعيتها بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة كارفور - فوي من بورت - أو - برانس. ومن المتوخى أن تيسر الدروس المستخلصة من المشروع التجريبي الدخول في وقت مبكر إلى أحياء أخرى غير مستقرة في المدينة.

خامسا - دعم سيادة القانون

٢٣ - ينفذ عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة عملياته في جميع المناطق الإدارية العشر في هايتي. غير أن أوجه النقص السوقية والإدارية ما زالت تعيق فعاليته. وأنشأت القيادات

الإقليمية نظاما مشتركا للدوريات بين الشرطة المدنية التابعة للبعثة والشرطة الوطنية الهايتية، باستثناء غوناييف.

٢٤ - وأجبر تزايد المخاطر الأمنية عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة على التركيز أساسا على تقديم الدعم العملياتي للشرطة الوطنية الهايتية، مما حد من القدرة على تلبية احتياجات الشرطة من حيث التطوير والتدريب. غير أن الشرطة المدنية التابعة للبعثة تقوم منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بالمساعدة في برنامج تدريبي مدته ستة أشهر لتدريب المجندين الجدد بالشرطة الوطنية في أكاديمية الشرطة الوطنية. وفي الوقت نفسه، أُختير ٤٠٠ مرشح للالتحاق بالدورة الدراسية السادسة عشرة، التي من المقرر أن تبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وإضافة إلى ذلك، تقوم الشرطة المدنية التابعة للبعثة منذ أيلول/سبتمبر بالاشتراك في برنامج ''تدريب المدربين'' المخصص لمعلمي الشرطة الوطنية. وقد توقف البرنامج مؤقتا بسبب إعادة نشر أفراد الشرطة في غوناييف للعناية بالحالة الأمنية عقب حدوث الفيضانات، ولكن من المقرر أن يستأنف في الأسبوع الذي يبدأ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقوم البعثة بتنسيق وثيق مع الشركاء الثنائيين بشأن جميع المبادرات التي تستهدف تلبية احتياجات الشرطة الوطنية.

٢٥ - ويجري تقييم وطني لاحتياجات الشرطة الوطنية من ملاك الموظفين والتدريب والمعدات اللوجستية في البلد ككل. وتقوم شرطية مدنية دولية بتقييم للاحتياجات في العاصمة فيما يتعلق بالهياكل اللازمة لمعالجة حالات العنف الجنسي ضد المرأة التي يبلغ عنها إلى الشرطة. ونُظمت حملات للتوعية والوقاية تتعلق بمسائل تشمل، في جملة أمور، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الأطفال، وضحايا الجرائم الجنسية، بالتعاون مع الوحدات ذات الصلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٢٦ - واستأنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية للمحاكم في بورت - أو - برانس وفي بعض المناطق وواصل دعم منظمات المجتمع المدني في جهودها لبناء توافق آراء بشأن برنامج لإصلاح نظام العدالة.

سادسا - الحوار والمصالحة الوطنيين

٢٧ - عقد ممثلي الخاص اجتماعات استقصائية مع القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني، أظهر خلالها وجود دعم واسع لإقامة حوار وطني يجري النقاش بشأن توقيته وأهدافه وشكله. وعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم مساعدته للبعثة في هذا المجال، حيث قام خبراء دوليون في مسائل الحوار الوطني بزيارة هايتي لتقييم الحالة وتقديم المشورة بشأن

الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز عملية الحوار الوطني، والاستفادة من القدرات الموجودة، وكفالة التنسيق بين مختلف المبادرات. وسيدعم مكتب الإعلام في البعثة هذه الجهود عن طريق أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة إلى فئات المجتمع المدني.

سابعا – الأعمال التحضيرية للانتخابات

٢٨ – أعربت الحكومة الانتقالية مجددا عن التزامها بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠٠٥ ونقل السلطة إلى رئيس منتخب في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وخصصت الحكومة أموالا ومعدات للمجلس الانتخابي المؤقت لتمكينه من بدء أنشطته التحضيرية. وشاركت البعثة في المناقشات والمشاورات فيما بين المجلس والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني لتشكيل توافق آراء عام بشأن الانتخابات.

٢٩ – ونتيجة للمشاورات، وعلى الرغم من الخلافات بين أعضاء المجلس الانتخابي التي أدت في نهاية المطاف إلى استقالة رئيسه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس عددا من القرارات. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قرر المجلس أن يصوت الهايتيون في الانتخابات المحلية يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ستجري الجولة الأولى من الانتخابات الوطنية (الرئاسية والتشريعية)، مع خيار تنظيم جولة اقتراع ثانية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويحتاج المرشحون للحصول على ٥٠ في المائة من الأصوات لينتخبوا في منصب الرئيس، أو عضو مجلس الشيوخ، أو عضو بالبرلمان. ووافق المجلس أيضا على ميزانية تبلغ ٤٣,٩ مليون دولار لتنظيم الانتخابات. وتوفر الحكومة الانتقالية مبلغ ٢,٩ مليون دولار لتمويل الانتخابات بينما يتوقع أن يساهم المجتمع الدولي بمبلغ ٤١ مليون دولار.

٣٠ – وقادت منظمة المرأة الهايتية ”فانم يو لا“ (Fanm Yo La) القيادة بين منظمات المجتمع المدني من أجل تشجيع مشاركة النساء في العملية الانتخابية، بوصفهن ناخبات ومرشحات على السواء. وستتصل المناقشات مع المجلس الانتخابي المؤقت بشأن استحداث حصة لتعزيز مشاركة المرأة.

٣١ – ووقِّعت مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن المساعدة الانتخابية لهايتي، حيث وقعتها الأمم المتحدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ومنظمة الدول الأمريكية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويحدد الاتفاق مسؤولية كل من المنظمتين وينشئ لجنة للتعاون الانتخابي لكفالة فعالية المساعدة المقدمة وتجانسها. وضمن المهام الرئيسية الأخرى، تتولى الأمم المتحدة مسؤولية الإشراف على جميع جوانب العملية

الانتخابية ومراقبة الجودة في مشاريع المساعدة التقنية؛ وستضطلع منظمة الدول الأمريكية بعملية تسجيل الناخبين. وبالإضافة إلى منظمة الدول الأمريكية، تتعاون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن كثب مع المنظمة الدولية للفرانكفونية، وكذلك مع سائر المنظمات والوكالات والهيئات المانحة الدولية المشاركة في دعم العملية الانتخابية.

ثامنا – الشؤون المدنية

٣٢ – اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عينت الحكومة الانتقالية لجانا بلدية جديدة في ١٣١ بلدية من جملة ١٣٩ بلدية. وتتألف كل لجنة من عمدة ونائبين. ولم يعترض السكان المحليون إلا على لجنة واحدة من اللجان المعينة. ومع ذلك، هناك إدارات محلية ومركزية عديدة لا تزال تفتقر إلى الموظفين المؤهلين، والذاكرة المؤسسية، والحد الأدنى من لوازم العمل.

٣٣ – وبدأت البعثة، بتشاور وثيق مع السلطات الهايتية، وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقييم القانون المحلي المنطبق، والاحتياجات في مجال القدرات والتدريب الإداري لموظفي البلديات، ومستوى التمثيل في هياكل الحكم المحلي، بهدف وضع برامج للحكم وبرامج مؤسسية متكاملة. كذلك ساعدت البعثة الوزارات والمنظمات غير الحكومية في جهودها لإعادة هيكلة شبكات فئات المجتمع المدني، وإعادة تنظيمها، وإضفاء الطابع اللامركزي عليها، وتدريبها.

تاسعا – الوضع الإنساني والتنمية

٣٤ – بعد مرور قرابة أربعة أشهر على الفيضانات التي اجتاحت الجزء الجنوبي من هايتي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، والتي أودت بحياة ما يزيد على ٠٠٠ ٢ شخص وتضرر منها أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص في منطقتي بل – آنس وفون – فيريت، واجهت هايتي مرة أخرى كارثة طبيعية ضخمة. فالأمطار الغزيرة التي نجمت عن مرور العاصفة المدارية ”جين“ في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر أدت إلى حدوث فيضانات سريعة في شمال غرب هايتي. ووفقا للأرقام التي أوردتها الجهات الرسمية، بلغ عدد القتلى ٨٧٠ ١ شخصا، والمفقودين ٨٨٤ شخصا، والمصابين بجراح ٦٢٠ ٢ شخصا. ودُمر نحو ٦٢٨ ٤ منزلا. وإجمالا، تضرر أشخاص يقارب عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ شخص.

٣٥ - ومثلت الحاجة إلى توفير استجابة فورية للكارثة تحديا خاصا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعادت البعثة مؤقتا نشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة في غوناييف لدعم القوات الأرجنتينية في توفير الأمن في نقاط التوزيع والمستودعات، وللقوافل الإنسانية، فضلا عن الدعم اللوجستي لأنشطة الإغاثة؛ كما شاركوا أيضا في عمليات التنظيف. كذلك أنشأت القوات الأرجنتينية مستوصفا طبيا وأدارته. ووفر اللواء البرازيلي تشكيلات حراسة يومية لقوافل الإغاثة الإنسانية، في حين وفرت الطائرات العمودية الشيلية دعما جويا للعمليات الإنسانية.

٣٦ - وعملت البعثة عن كثب مع هيكل تنسيق أعمال الأمم المتحدة الذي يسَّره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا سيما فريق تقييم الكوارث والتنسيق، بدعم من فريق تخفيف آثار الكوارث الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يتألف من وكالات فريق الأمم المتحدة القطري وغير ذلك من المنظمات الإنسانية الدولية. وشاركت البعثة أيضا في اللجنة الوطنية المشتركة، المنشأة من قبل السلطات الهايتية، لتنسيق المساعدة الإنسانية.

٣٧ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، صدر نداء بخصوص الفيضان المحلي المفاجئ في هايتي من أجل توفير مبلغ ٣٢ مليون دولار لتلبية احتياجات الإغاثة الطارئة والانتعاش المبكر في هايتي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٥. وحتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وردت مساهمات نقدية وعينية بلغت ١٠,٦ مليون دولار، إلا أن ذلك لا يمثل سوى ٢٧ في المائة من جملة الاحتياجات.

٣٨ - وقد أكدت الفيضانات المدمرة التي حدثت في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الحاجة إلى وضع سياسات وبرامج عاجلة وفعالة للتخفيف من آثار الكوارث، لا سيما في مجال البيئة. ونتيجة لذلك، شرعت منظومة الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية، بدعم من بعض البلدان المانحة، في إجراء دراسة للخطر ومواضع الضعف على نطاق القطر ستساعد نتائجها في تصميم سياسات وبرامج مقبلة للتخفيف من آثار الكوارث. وفي غضون ذلك، اتخذت الحكومة الانتقالية بعض التدابير لوقف الاستغلال المنفلت للمحاجر بالقرب من بورت - أو - برانس.

٣٩ - ورغم حالة الطوارئ الإنسانية والوضع الأمني المتوتر، اتخذت خطوات هامة صوب تنفيذ الإطار المؤقت للتعاون، وأجرت الحكومة الانتقالية تقييمها للاحتياجات على المديين القصير والمتوسط في هايتي بالتعاون مع المجتمع الدولي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أنشأت الحكومة الانتقالية، بتشاور وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمانحين الرئيسيين والمنظمات الحكومية الدولية، آلية متابعة لتنسيق المساعدة المقدمة إلى

هايتي، لا سيما التبرعات البالغة ٠٨٥ ١ مليون دولار والمعلنة في مؤتمر المانحين للإطار المؤقت للتعاون الذي عقد في تموز/يوليه. وتشمل هذه الآلية، على الصعيد الاستراتيجي، لجنة للتنفيذ والرصد المشتركين يتولى رئاستها رئيس الوزراء وتضم ممثلين للمجتمع المدني والمانحين. وستكفل لجنة مشتركة بين الوزارات، يتولى رئاستها وزير التخطيط، تنسيق الأنشطة وتتبع الموارد. وعلى الصعيد التنفيذي، ستنشئ الوزارات الرئيسية والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن كل قطاع فرعي في الإطار المؤقت للتعاون أفرقة عاملة قطاعية، تقود كل فريق منها المؤسسة الوطنية ذات الصلة، وعينت مجموعة المانحين مسؤول تنسيق لكل منها. وستكفل الأفرقة العاملة التنسيق في مرحلة التنفيذ وستقدم تقارير عن النتائج المحرزة. وقد عُينت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بوصفها مركز تنسيق المجتمع الدولي لثلاثة أفرقة عاملة قطاعية، هي: الفريق العامل المعني بالشرطة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأمن؛ والفريق العامل المعني بالعدالة وحقوق الإنسان؛ والفريق العامل المعني بالانتخابات. وقد تحسنت قدرة الأمم المتحدة ميدانيا على المساعدة في تنفيذ الإطار المؤقت للتعاون، خاصة عن طريق قيام وكالات الأمم المتحدة التي لم تكن موجودة من قبل بافتتاح مكاتب ميدانية. وبدأ صرف الأموال من قبل بعض المانحين، مثل كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي.

٤٠ - وواصلت البعثة تلقي المقترحات واستعراضها والموافقة عليها بصدد المشاريع سريعة الأثر في جميع أرجاء هايتي. وحتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استُلمت طلبات بلغ عددها ٤٩٧ طلبا، واستُعرض ١٧٣ طلبا، وتمت الموافقة على ٣٥ طلبا بما جملته ٠٩٦ ٤٦٢ دولار. وتدعم المشاريع المختارة مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات العامة. ولمساعدة ضحايا العاصفة المدارية ''جين'' في غوناييف، وافقت لجنة المشاريع سريعة الأثر بصورة استثنائية على أربعة مشاريع طارئة للمدينة، بما جملته ٠٠٠ ٦٠ دولار.

عاشرا - حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حالة حقوق الإنسان تمثل مصدرا للقلق البالغ. فقد شكّل استمرار انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة ومناخ الإفلات من العقاب عقبة أمام احترام حقوق الإنسان. وقد قامت الجماعات المسلحة باعتقالات عشوائية وبإدارة مراكز احتجاز غير مشروعة في بعض الأماكن. وظل نظام العدالة غير فعال وواصلت الشرطة الوطنية لهايتي العمل خارج إطار القانون. وظلت التقارير ترد إلى البعثة عن حالات

التخويف، والاحتجاز غير المشروع والعشوائي، وسوء المعاملة والاغتيالات، فضلا عن حالات تهديد الناشطين في مجال حقوق الإنسان وتخويفهم. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى المسائل التي تثير القلق بوجه خاص في استمرار اعتقال أعضاء حركة ''فانمي لافالاس'' أو مناصريها، حيث أن بعضهم لم تُوجَّه إليهم اتهامات رسميا، وكذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي حدثت مؤخرا (انظر الفقرة ١٣ أعلاه). كما حدثت زيادة مؤخرا في عدد حالات العنف الجنسي ضد المرأة التي أبلغ عنها.

٤٢ - وقام مستشار حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري وعنصر الشرطة المدنية والعنصر العسكري في البعثة بزيارات تفتيش مشتركة إلى السجون ومراكز الشرطة لمتابعة الاعتقالات التي قامت بها الشرطة الوطنية الهايتية.

٤٣ - ولم يحرز تقدم يذكر في إعمال حقوق الطفل في هايتي. ففي غونايف، تدهورت حالة الأطفال نتيجة للفيضانات التي أودت بحياة أكثر من ١ ٠٠٠ طفل وتضرر منها أكثر من ١٥٥ ٠٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة. وتفقدت كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، جهود المنظمة للإغاثة في غونايف في ٢٩ أيلول/سبتمبر، حيث شددت على حاجة الأطفال إلى استعادة الإحساس بالحياة الطبيعية.

٤٤ - وعملت وحدة شؤون المرأة في البعثة مع وزارة وضع المرأة والمنظمات النسائية على تقييم أثر الفيضانات على النساء والفتيات نظرا لورود تقارير عن تعرض عدد من النساء للهجوم والسطو على ما يحملن من أغذية وهن عائدات إلى منازلهن من نقاط التوزيع التي تؤمِّنها البعثة. وينبغي بذل مزيد من الجهود لإشراك النساء في إعادة بناء المدينة.

٤٥ - واستمرت المشاورات بين وحدتي شؤون المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البعثة وعنصر الشرطة المدنية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأطباء الهايتيين لإعداد مجموعة تدريب متكاملة للشرطة الوطنية. ويتمثل الهدف الرئيسي لذلك في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية على تطوير الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز والاستجابة لها، مع مراعاة المنظور الجنساني.

حادي عشر - التنسيق والتعاون مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية

٤٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي العمل عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية في مجالي تدريب الشرطة والانتخابات. واتخذ التعاون في مجال الانتخابات

صفة رسمية الآن بالتوقيع على مذكرة التفاهم (انظر الفقرة ٣١ أعلاه). ويوفر الاتفاق أساسا جيدا لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي دعما للعملية الانتخابية. وجرت اتصالات مع ممثلي الجماعة الكاريبية لمناقشة المساعدة الانتخابية التي ستقدمها الدول الأعضاء تمشيا مع قرار الجماعة تقديم الدعم لجهود المصالحة والانتعاش في هايتي.

٤٧ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أنشأ ممثلي الخاص رسميا المجموعة الأساسية المعنية بهايتي (انظر S/2004/300، الفقرة ٨١) في بورت - أو - برانس. وستجتمع المجموعة الأساسية، التي تضم ممثلين للسلك الدبلوماسي، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، مرتين في الشهر لتبادل المعلومات ومناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك. ويتوقع إعلان قيام المجموعة الأساسية في نيويورك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثاني عشر - دعم البعثة

٤٨ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اقتسام المباني والخدمات المشتركة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة في مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أُنشئت فيه مكاتب مؤقتة. وتم الحصول على عدد من المباني الأخرى لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبعثة. ونظرا لعدم وجود مرفق مقر متكامل مقبول، ستواصل البعثة العمل من عدة أماكن كتدبير مؤقت.

ثالث عشر - الجوانب المالية

٤٩ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٧/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مبلغ ٨٠٠ ٢٥٩ ٤٩ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الذي كانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أذنت به من أجل إنشاء البعثة بموجب أحكام الجزء رابعا من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، واعتمدت مبلغ ٨٠٠ ٠٤٦ ٣٧٩ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ يشمل مبلغ ٥٠٠ ٤٨٠ ١٧٢ دولار كانت الجمعية العامة قد أذنت به في قرارها ٣١١/٥٨ للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ويتوقف تخصيص مبلغ ٣٠٠ ٥٦٦ ٢٠٦ دولار، أي ما يعادل ٧٨٧ ٨٢٠ ٢٥ دولارا في الشهر، للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٥٠ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ستحصر تكاليف تشغيل البعثة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في المبالغ الشهرية المأذون بها من لدن الجمعية العامة.

٥١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١٤٤,٤ مليون دولار. وبلغ في ذلك التاريخ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٦٥٤ ٢ مليون دولار.

رابع عشر - هيكل البعثة

٥٢ - أبقى كل من ممثلي الخاص وقيادة البعثة هيكل البعثة ومفهوم عملياتها قيد الاستعراض الدائم اعتبارا للحالة المتغيرة في هايتي. وارتأوا أن الوقت غير مناسب لإجراء استعراض واسع النطاق للهيكل العام للبعثة، في حين لم تُنشر البعثة بكامل قوامها بعد ولا تزال العمليات السياسية في مراحلها الأولى وما زالت الحالة في هايتي هشة. غير أنه يمكن إجراء عدد من التغييرات في إطار الهيكل العام الحالي للبعثة لزيادة قدرتها على تنفيذ ولايتها في هذه المرحلة.

٥٣ - وقد أدى التحول الذي تشهده التحديات الأمنية التي تواجهها هايتي في الوقت الحالي إلى استصواب القيام مؤقتا بإضافة وحدة مشكلة أخرى للشرطة تتألف من ١٢٥ فردا تتخذ موقعها في بورت- أو - برانس، من أجل تقديم الدعم المعزز لعمليات الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز الترتيبات الأمنية في العاصمة. ويمكن أن تستوعب الوحدة الإضافية في نطاق القوام الحالي المأذون به والمتكون من ٦٢٢ ١ فردا عن طريق تأجيل انتشار عدد مساو من أفراد الشرطة المدنية إلى حين يسمح بذلك الوضع في الميدان.

٥٤ - وفضلا عن ذلك، من المهم أن تتوفر للبعثة قدرات تمكنها من الاضطلاع على وجه السرعة بمشاريع قصيرة الأجل من شأنها أن تؤثر بدرجة هامة وملموسة على حياة الناس. ولن يتسبب عدم القيام بهذه المشاريع في عواقب إنسانية وخيمة فقط، بل قد يتولد عنه إحساس عام في صفوف الشرائح الفقيرة من المجتمع بأن البعثة لا تساهم إلا بقدر ضئيل في تغيير الأوضاع في هايتي تغييرا إيجابيا وملموسا. وذلك بدوره قد يخلق أخطارا أمنية إضافية أمام البعثة. ومن ثم خلص ممثلي الخاص إلى أن الحاجة إلى قيام البعثة بالمشاريع الإنسانية سريعة الأثر ستظل قائمة حتى بعد مرور السنة الأولى للبعثة. وسيضطلع بهذه المشاريع في تمش تام مع أهداف الإطار المؤقت للتعاون ويمكن أن تشكل كذلك محفزا لشركاء آخرين من أجل المضي بسرعة على طريق التزامهم اتجاه هايتي.

٥٥ - وفي ضوء ضعف قدرات الحكومة الانتقالية، تدعو الحاجة إلى زيادة قدرات البعثة على تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية. وسيتعين بالتحديد على البعثة أن تضطلع بأنشطة تشغيلية من قُبَيل التدريب والتركيب المسبق للمعدات وإقامة مراكز التسجيل والدراسات الاستقصائية وعمليات التقييم والمشاريع المجتمعية. وستحتاج البعثة أيضا إلى تعزيز قدرتها على رصد المشاريع المجتمعية وتقييمها وعلى دعم الحكومة الانتقالية على صعيد وضع الإطار القانوني والمؤسسي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك مراقبة الأسلحة الصغيرة، وغير ذلك من التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني.

٥٦ - وأوصت البعثة فضلا عن ذلك بأن تضاف إلى عنصرها العسكري خلال المرحلة الحالية من الانتشار سرية هندسية واحدة تسند إليها على وجه الخصوص مهمة إصلاح الطرق والجسور التي يستخدمها أفراد البعثة خلال تنفيذهم لمهامهم، وفي الوقت نفسه سيستفيد عموم السكان من تحسين الهياكل الأساسية للبلد. ويمكن أن يستجاب لهذا الطلب أيضا في نطاق قوام العنصر العسكري المأذون به للبعثة عن طريق تأجيل انتشار عدد مساو من جنود المشاة أو بإحلال السرية الهندسية محل هؤلاء الجنود على مدى أطول إن اعتبر ذلك متطلبا من المتطلبات التشغيلية.

٥٧ - وبرهنت الأزمة الإنسانية التي نجمت عن العاصفة المدارية جين على أن ضعف هايتي أمام الكوارث الطبيعية أشد مما كان متوقعا لدى إنشاء البعثة، شأنه في ذلك شأن الحاجة إلى المساعدة الدولية وبناء القدرات. ونظرا لذلك، أوصى ممثلي الخاص بالقيام بتعزيز متواضع لعنصر البعثة المكلف بتنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية.

خامس عشر - ملاحظات

٥٨ - منذ تقديم تقريري المؤقت في ٣٠ آب/أغسطس، تدهورت الحالة الأمنية في هايتي من جراء تصاعد أعمال العنف، ولا سيما في تشرين الأول/أكتوبر في العاصمة. وأناشد في هذا الصدد كافة الجماعات المسلحة إلى وضع حد لدورة العنف هذه حتى لا تتعرض العملية الانتقالية الجارية إلى مزيد من الخطر. ومع مواصلة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة تعزيز قوامهم، ستتزايد قدرة البعثة على ضمان بيئة آمنة ومستقرة. وأحث البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة على التقيد بالجداول الزمنية للانتشار التي تم الاتفاق عليها. وأود كذلك أن أكرر دعوتي للدول الأعضاء إلى بذل مزيد من الجهود من أجل استقدام أفراد شرطة من الناطقين باللغة الفرنسية.

٥٩ - وأؤيد جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى وضع حد لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة التي لديها مصالح مشتركة في زعزعة استقرار البلد. وأرحب كذلك بإقامة مكتب سيسعى إلى إعادة إدماج الأفراد العسكريين المسرحين الذين تشكل أعمالهم تحديا لسلطة الدولة.

٦٠ - ويجب أن يستعاد النظام والقانون على نطاق البلد مع المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون. ويتعين على الحكومة الانتقالية، ولا سيما هياكلها المكلفة بإنفاذ القانون، أن تبدي التزاما حقيقيا وثابتا بحقوق الإنسان والمبادئ القانونية في تعاملها مع المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا. وأود أن أذكِّر الحكومة الانتقالية أن الاعتقال التعسفي للأشخاص بناء على انتمائهم السياسي فقط يعد أمرا يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ولذلك أشجعها على إطلاق سراح الأشخاص الذين لم توجه إليهم اتهامات وتقديم الآخرين إلى العدالة وفقا لإجراءات عادلة وشفافة. وأرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ القاضي برفع القيود على السفر التي كانت قد فرضت على بعض الموظفين المدنيين والساسة السابقين.

٦١ - وقد أبرزت أعمال العنف الأخيرة من جديد الحاجة إلى التخلص بشكل فعال من جميع الأسلحة غير المشروعة المتداولة في الشوارع، بما في ذلك وضع برنامج شامل على صعيد المجتمعات المحلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأرحب بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استعدادا لإنشاء اللجنة الوطنية الذي آمل أن يحظى بالأولوية. وأشجع أيضا الحكومة الانتقالية على إشراك جميع شرائح المجتمع الهايتي في إنشاء تلك المؤسسة من أجل ضمان الملكية الوطنية الحقيقية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٢ - وبينما يعد توفير الأمن شرطا لازما لنجاح العملية الانتقالية، لا يعتبر كافيا في حد ذاته. إذ لن يتسنى تحقيق السلم والأمن المستدامين دون عملية سياسية موازية تشارك فيها جميع شرائح المجتمع. وأشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة لتشرك في العملية الديمقراطية والانتخابية كل من بقي حاليا خارج العملية الانتقالية ونبذ أعمال العنف.

٦٣ - وأرحب بالتزام الحكومة الانتقالية المتواصل بتنظيم انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية عام ٢٠٠٥ لم يحدد تاريخها بعد. وأشجع في الوقت نفسه المجلس الانتخابي المؤقت على أن يواصل تركيزه على مهامه في نطاق الإطار الزمني المتفق عليه. وأرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم مع منظمة الدول الأمريكية وأعرب عن ثقتي بأن منظمتينا ستسعيان بأكثر الطرق

فعالية إلى مواكبة مسيرة الهايتيين صوب الانتخابات. كما أعرب عن امتناني لما تقدمه المنظمة الدولية للفرانكفونية وغيرها من المنظمات والوكالات والجهات المانحة الدولية من مساعدة. ومن شأن الدعم الذي بوسع أعضاء الجماعة الكاريبية أن يقدمونه إلى العملية الانتخابية في هايتي أن يضفي بعدا هاما على جهود التعاون الإقليمي في هايتي.

٦٤ - ولا يرى السكان الذين يعيشون في فقر مدقع لمدة طال أمدها أن أي عملية سياسية غير مصحوبة بتوفير فرص العمل أو لا تأتي بالتنمية على المدى الأطول عملية ذات مصداقية. لذا تظل البعثة ملتزمة بتعبئة الموارد من أجل إنجاز مشاريع تؤثر بدرجة هامة في حياة الناس. وأرحب بإقامة آليات التنسيق الرامية إلى المساعدة على تنفيذ الإطار المؤقت للتعاون، الذي حظي بدعم قوي للغاية من المانحين الدوليين في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٦٥ - وفيما أعرب عن أسفي لبطء وتيرة دفع المانحين للأموال الذي يعزى جزئيا إلى عدم الاستقرار المتزايد في هايتي، ألاحظ بارتياح وضع إطار مناسب لاستلام الأموال وإدارتها وتخصيصها. وقد أكد المجتمع الدولي على الشفافية والكفاءة والفعالية في هذا الصدد. وأرحب بالجهود التي يبذلها العديد من المانحين الذين شرعوا فعلا في دفع الأموال، وأشجع المانحين الآخرين على أن يحذوا حذوهم على وجه السرعة. وأكرر أيضا تأكيد استعداد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم التنفيذ الكامل للإطار المؤقت للتعاون.

٦٦ - واعتبارا للإطار الزمني للانتخابات الذي وضعه المجلس الانتخابي المؤقت، أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة ١٨ شهرا إضافية وذلك حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وأؤيد اقتراحات تعديل الهيكل العام للبعثة الواردة في هذا التقرير (انظر الفقرات ٥٢-٥٧). وسيواصل كل من ممثلي الخاص وقيادة البعثة إبقاء هيكل البعثة قيد الاستعراض المستمر، وسأتوجه من جديد إلى مجلس الأمن بتوصياتي عندما يقتضي الأمر ذلك.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أثني على ممثلي الخاص، خوان غابرييل فالديس، وعلى أفراد البعثة المدنيين والعسكريين، الذين يواصلون العمل دون كلل وبتفان تام من أجل استعادة السلم والأمن وتعزيز العملية السياسية في هايتي، تبعا للولاية التي أسندها مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في البعثة، وكذلك للوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لما تبذله من جهود لا تكل دعما للعملية الانتقالية في هايتي.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات (في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)

البلد	ضباط الأركان	القوات	المجموع
الأرجنتين	٧	٥٥٢	٥٥٩
الأردن	–	٩٥	٩٥
اسبانيا	–	٢٠٠	٢٠٠
إكوادور	–	١٢	١٢
أوروغواي	٤	٥٧٢	٥٧٦
باراغواي	٦	–	٦
البرازيل*	١٢	١ ١٩٧	١ ٢٠٩
بنن	٣	–	٣
بوليفيا	٦	–	٦
بيرو	٢	٢٠٥	٢٠٧
سري لانكا	١	٧٥٠	٧٥١
شيلي	٦	٤٨٣	٤٨٩
غواتيمالا	١	٧٠	٧١
فرنسا	٢	–	٢
كرواتيا	١	–	١
كندا	٢	–	٢
المغرب	–	١٦٣	١٦٣
نيبال	٨	١٢٩	١٣٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	–	٤
المجموع	**٦٥**	**٤ ٤٢٨**	**٤ ٤٩٣**

* بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البلدان المساهمة بضباط الشرطة المدنية ووحدات الشرطة المشكَّلة (في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)

البلد	ضباط الشرطة المدنية	وحدات الشرطة المشكَّلة	المجموع
الأرجنتين	١	–	١
الأردن	١	٢٥٠	٢٥١
اسبانيا	٣٠	–	٣٠
أوروغواي	٩	–	٩
باكستان	–	٢٤	٢٤
البرازيل	٣	–	٣
البرتغال	٥	–	٥
بنن	٣٠	–	٣٠
بوركينا فاسو	٣٩	–	٣٩
البوسنة والهرسك	٣	–	٣
تركيا	٨	–	٨
تشاد	١٩	–	١٩
توغو	٤	–	٤
رومانيا	٤	–	٤
زامبيا	١٠	–	١٠
سري لانكا	٣	–	٣
السلفادور	٢	–	٢
السنغال	٥١	–	٥١
سيراليون	٥	–	٥
شيلي	٣٨	–	٣٨
الصين	١	١٢٥	١٢٦
غانا	٢٦	–	٢٦
فرنسا	٧٩	–	٧٩
الفلبين	١٠	–	١٠
الكاميرون	٤٣	–	٤٣
كندا	١٠١	–	١٠١

البلد	ضباط الشرطة المدنية	وحدات الشرطة المشكّلة	المجموع
مالي	٨	–	٨
موريشيوس	٢	–	٢
نيبال	٨	١٩	٢٧
النيجر	٧	–	٧
نيجيريا	١٠	–	١٠
المجموع	**٥٦٠**	**٤١٨**	**٩٧٨**

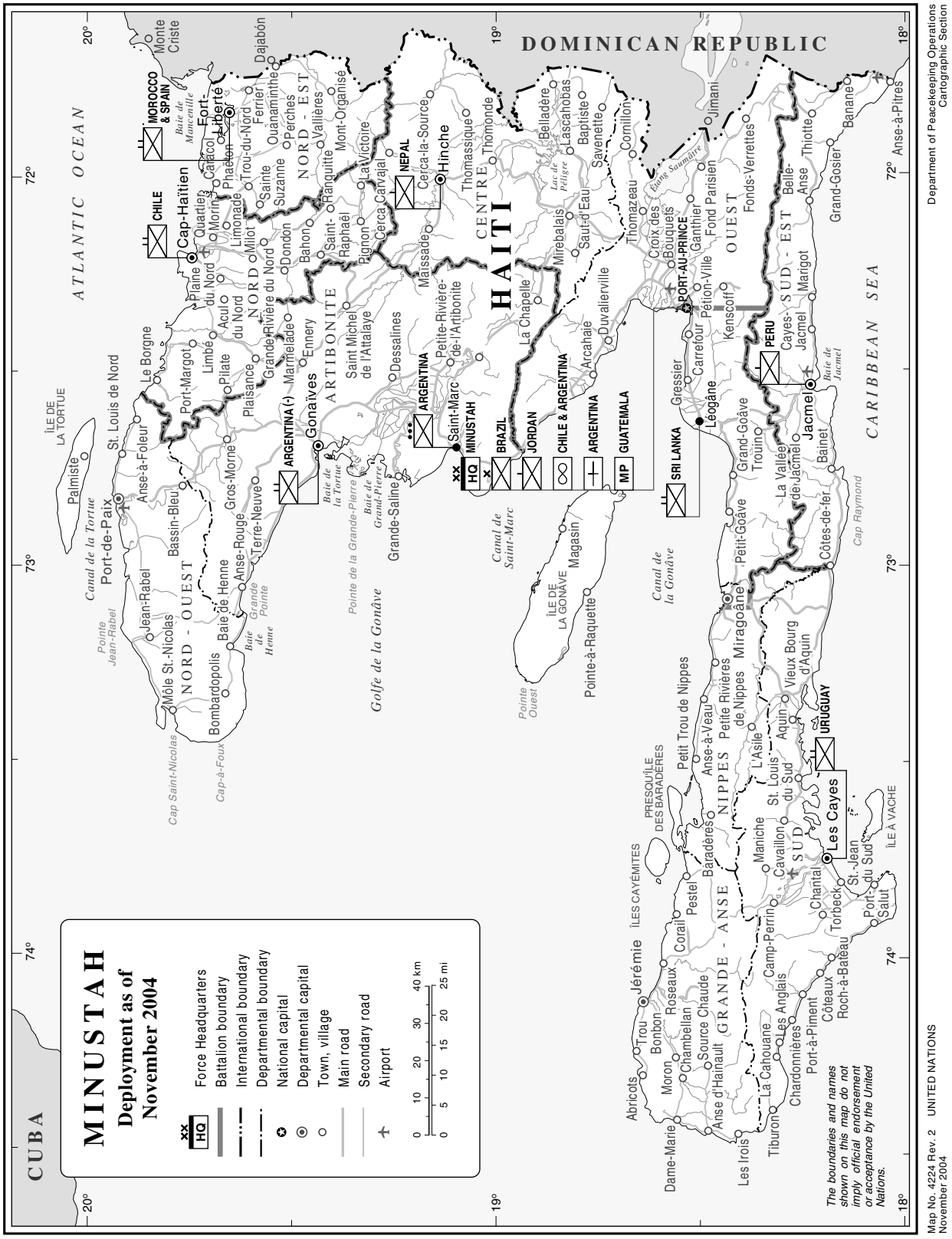
MINUSTAH
Deployment as of November 2004
Force Headquarters
Battalion boundary
International boundary
Department boundary
National capital
Department capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
0 10 20 30 40 km
0 5 10 15 20 25 mi
CUBA
DOMINICAN REPUBLIC
HAITI
ATLANTIC OCEAN
CARIBBEAN SEA
NORD - OUEST
NORD
NORD - EST
ARTIBONITE
CENTRE
OUEST
SUD - EST
GRANDE - ANSE
NIPPES
SUD
Golfe de la Gonâve
Canal de la Tortue
Canal de Saint-Marc
Canal de la Gonâve
Pointe de la Grande-Pierre
Baie de la Tortue
Baie de Grand-Pierre
Baie de Mancenille
Baie Grande Pointe
Baie de Henne
Baie de Jacmel
Cap Raymond
Cap Saint-Nicolas
Cap-à-Foux
Pointe Jean-Rabel
Pointe Ouest
Lac de Péligre
Étang Saumâtre
ÎLE DE LA TORTUE
ÎLE DE LA GONÂVE
ÎLES CAYEMITES
PRESQU'ÎLE DES BARADÈRES
ÎLE À VACHE
Port-au-Prince
Les Cayes
Jérémie
Jacmel
Hinche
Gonaïves
Cap-Haïtien
Port-de-Paix
Saint-Marc
Miragoâne
Petit-Goâve
Léogâne
Jimani
Fort-Liberté
Monte Cristo
Anse-à-Pitres
Banane
Grand-Gosier
Thiotte
Belle-Anse
Fonds-Verrettes
Kenscoff
Fond Parisien
Ganthier
Carrefour
Gressier
Croix des Bouquets
Thomazeau
Cornillon
Savenette
Baptiste
Sautd'Eau
Mirebalais
Lascahobas
Belladère
Duvalierville
Arcahaie
La Chapelle
Thomassique
Thomonde
Cerca-la-Source
Maïssade
Petite-Rivière-de-l'Artibonite
Dessalines
Grande-Saline
Saint Michel de l'Attalaye
Pignon
Cerca Carvajal
La Victoire
Saint-Raphaël
Bahon
Dondon
Limonade
Milot
Plaisance
Grande-Rivière du Nord
Acul du Nord
Plaine du Nord
Limbé
Pilate
Port-Margot
Le Borgne
St. Louis de Nord
Anse-à-Foleur
Bassin-Bleu
Gros-Morne
Terre-Neuve
Anse-Rouge
Jean-Rabel
Môle St.-Nicolas
Bombardopolis
Palmiste
Port-de-Paix
Marmelade
Ennery
Chambellan
Moron
Roseaux
Bonbon
Trou
Abricots
Dame-Marie
Les Irois
Tiburon
Anse d'Hainault
Source Chaude
La Cahouane
Les Anglais
Camp-Perrin
Chardonnières
Port-à-Piment
Côteaux
Roch-à-Bateau
Torbeck
Chantal
Cavaillon
Maniche
Baradères
Pestel
Corail
Petit Trou de Nippes
Anse-à-Veau
Petite Rivière de Nippes
L'Asile
Aquin
St. Louis du Sud
St.-Jean
Port-du Sud
Salut
Vieux Bourg d'Aquin
Petit-Goâve
Grand-Goâve
Trouin
La Vallée de Jacmel
Bainet
Côtes-de-fer
Marigot
Jacmel
Cayes-Jacmel
Ouanaminthe
Ferrier
Dajabón
Perches
Vallières
Mont-Organisé
Ranquitte
Saint-Suzanne
Sainte
Trou-du-Nord
Phaëton
Caracol
Morin
Quartier
Cap-Haïtien
Monte Cristo
MOROCCO & SPAIN
CHILE
NEPAL
ARGENTINA (-)
ARGENTINA
BRAZIL
JORDAN
CHILE & ARGENTINA
ARGENTINA
GUATEMALA
SRI LANKA
PERU
URUGUAY
MINUSTAH
HQ
XX
MP
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4224 Rev. 2 UNITED NATIONS
November 2004
Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section